وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 29 أكتوبر 2023

أخبار الطاقة

بنوك تتمسك بتوقعاتها لسعر خام برنت بالربع الأول 2024 عند 95 دولاراً للبرميل

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط نحو ثلاثة بالمئة إلى أعلى مستوى في أسبوع يوم الجمعة بفعل مخاوف من أن التوترات في إسرائيل وغزة قد تتحول إلى صراع أوسع قد يعطل إمدادات الخام العالمية.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 2.55 دولار، بما يعادل 2.9 %، ليتحدد سعر التسوية عند 90.48 دولارا للبرميل، في حين زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.33 دولار، أو 2.8 %، ليتحدد سعر التسوية عند 85.54 دولارا. وارتفعت علاوة برنت على خام غرب تكساس الوسيط إلى أعلى مستوياتها منذ مارس، مما يجعلها أكثر جاذبية لشركات الطاقة لإرسال السفن إلى الولايات المتحدة للحصول على النفط الخام للتصدير. وعلى مدار الأسبوع، انخفض برنت نحو 2 % وخام غرب تكساس الوسيط نحو 4 %. وكان التداول متقطعا، وفي وقت مبكر من الجلسة، ارتفعت أسعار النفط بأكثر من دولارين للبرميل بعد أن ضرب الجيش الأميركي أهدافا إيرانية في سورية، ثم تحولت الأسعار إلى سلبية لفترة وجيزة، حيث استوعبت الأسواق تقارير مختلفة حول محادثات الوساطة بين حركة حماس المسلحة وإسرائيل بقيادة قطر بالتنسيق مع الولايات المتحدة. وقال فيل فلين المحلل لدى برايس فيوتشرز جروب: «قد ترغب في التداول بالأساسيات، لكنك لا تستطيع ذلك حقاً، لأنه يتعين عليك أن تكون أكثر قلقاً بشأن ما سيحدث في الشرق الأوسط». «ولا أحد يريد أن يكون قصيرًا خلال عطلة نهاية الأسبوع».

وأبقى محللو جولدمان ساكس على توقعاتهم لسعر خام برنت في الربع الأول من 2024 عند 95 دولارًا للبرميل، لكنهم أضافوا أن انخفاض الصادرات الإيرانية قد يتسبب في ارتفاع الأسعار الأساسية بنسبة 5 %. وكانت آفاق الطلب على النفط غير مؤكدة.

وارتفع الإنفاق الاستهلاكي الأميركي في سبتمبر، لكنه شهد تباطؤًا في أوائل عام 2024. ويعتقد بعض الاقتصاديين أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي قد انتهى من رفع أسعار الفائدة لمحاربة التضخم، الأمر الذي يمكن أن يبطئ النمو الاقتصادي ويقلل الطلب على النفط. لكن اقتصاديين قالوا إنهم يتوقعون أن يستمر التضخم المرتفع في التأثير على الاقتصاد العالمي في العام المقبل. وقال محللو ياهو فايننس ارتفع النفط الأسبوع الفائت وسط التصعيد في الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، شهدت أسهم الطاقة الشمسية انخفاضًا في أسعار أسهمها على الرغم من التوجه نحو الطاقة الخضراء، حيث قالت بعض الشركات إنها تتوقع ضعف الطلب على منتجات الطاقة الشمسية. وقال نيل دينجمان، المدير الإداري لشركة ترويست سيكيوريتيز: «أعتقد أن الأمر سيكون مشابهًا إلى حد ما. أي أن هذه الشركات تتحول الآن، أو تحولت إلى مجرد أدوات عوائد ضخمة للمساهمين، وقد رأينا الآن أن إكسون وشيفرون تسددان مليارات الدولارات كل ربع سنة للمستثمرين، لذلك أعتقد أن هذا سيكون المفتاح». وقال محللو اويل برايس، قامت بعض أكبر شركات النفط

الوطنية في العالم بتحسين قدرتها بشكل كبير على مواجهة انخفاض أسعار النفط في المستقبل القريب بفضل التدفقات النقدية الضخمة والأرباح في العامين الماضيين، لكن العديد من هذه الشركات تواجه تحديات في الاستدامة والمقاييس البيئية والاجتماعية والحوكمة بسبب مشكلات الحوكمة والإفصاحات وعدم وجود أهداف الانبعاثات في النطاق 3. وهذا وفقًا لشركة استشارات الطاقة وود ماكنزي، التي أضافت مؤخرًا ثماني شركات نفط وطنية إلى مؤشراتها الخاصة بمرونة الشركات والاستدامة وقامت بمقارنتها مع شركات النفط العالمية الكبرى من حيث المرونة والاستدامة. وقالت وود ماكنزي إن التدفقات النقدية القياسية لدى شركات النفط الوطنية مع ارتفاع أسعار النفط في العام الماضي تمنح معظم تلك الشركات - أرامكو السعودية، و»سي إن أو أو سي» الصينية، وسينوبك، وبتروتشاينا، وبتروبراس البرازيلية، و»بي تي تي إي بي» التايلاندية، وبتروناس الماليزية، ويو بي اف» الأرجنتينية - مرونة مالية لتحمل انهيار الأسعار. وعلاوة على ذلك، فإن تكاليف إنتاج أغلبها منخفضة وأنظمة ضريبية محلية مواتية، مما يحمي تدفقاتها النقدية حتى في ظل أسعار سلع الطاقة المنخفضة. لكن المرونة على المدى الطويل يمكن أن تتعرض للتحدي بسبب التزام شركات النفط الوطنية المفرط بأعمال الإنتاج المحلية والافتقار إلى التعرض غير التقليدي. ويقول محللو أبحاث الشركات في وودماك: «في الوقت نفسه، غالبًا ما تتأثر المحافظ الاستثمارية لشركات النفط الوطنية بضوابط التسعير التنظيمية التي تفرضها حكوماتها، مما يقلل من الربحية». ومن بين شركات النفط الوطنية الثماني التي تمت مراجعتها، احتلت أرامكو السعودية، و»سي إن أو أو سي» الصينية، وبتروبراس، وبتروتشاينا مرتبة قريبة من أكبر شركات النفط العالمية من حيث المرونة. وتحتل أرامكو المركز الخامس بين شركات النفط العالمية وشركات النفط الوطنية بعد توتال إنيرجيز، وإكسون موبيل، وشل، وبي بي، وفقًا لتحليل وود ماكنزي. ووفقًا لنائب رئيس تحليل الشركات في وود ماكنزي، لوك باركر، من العدل تمامًا مقارنة شركات النفط الوطنية مع شركات النفط العالمية من حيث مرونة الاستدامة حيث تتعرض جميع شركات النفط لنفس المخاطر في الصناعة، وفي النهاية سيتم الحكم عليها بناءً على نفس المقاييس». وأظهر تحليل وودماك، أن مرونة معظم شركات النفط الوطنية على المدى القريب قد تكون قابلة للمقارنة بأكبر شركات النفط العالمية، لكن تصنيفات استدامة شركات النفط الوطنية أضعف بشكل عام، سواء مقارنة بتصنيفات مرونتها أو مقابل شركات النفط الأخرى.

وقال المحللون: «في الأساس، كانت معظم شركات النفط الوطنية بطيئة نسبيًا في التعامل مع مخاطر المناخ، وفشلت حتى الآن في اغتنام الفرص التي يتيحها تحول الطاقة». وإن معظم شركات النفط الوطنية ضعيفة فيما يتعلق بالحوكمة والإفصاح، مع عدم تحديد أهداف للنطاق 3، ولا تزال الشركات منخفضة الكربون في مهدها. ومن السهل نسبيًا معالجة الأول بالنسبة لتلك الشركات التي لديها الحافز للقيام بذلك، لكن الأخير سوف تتطلب جهودًا متضافرة وموارد كبيرة». وبدأت بعض شركات النفط الوطنية في الاستثمار في الطاقة منخفضة الكربون، بما في ذلك احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه والهيدروجين، لكن الكثيرين يعتقدون أنهم بحاجة إلى الاستفادة الكاملة من مواردهم المحلية الهائلة من النفط والغاز بينما لا يزال الطلب ينمو مع تزايد الطلب. وتقول شركة أرامكو السعودية إنه يجب خفض الانبعاثات، لكنها تعتقد أيضًا أنه ينبغي زيادة الاستثمار في إنتاج النفط والغاز لتجنب النقص في المستقبل. وقال الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو أمين الناصر الأسبوع الماضي إن شركة النفط السعودية العملاقة تعمل على مصادر الطاقة المتجددة والوقود الإلكتروني والهيدروجين واحتجاز الكربون وتخزينه. وأضاف أن العالم سيحتاج إلى النفط والغاز لعقود من الزمن، ولن تلبي مصادر الطاقة المتجددة هذه الحاجة لعقود من الزمن. وأضاف الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو: «نحن بحاجة إلى حوار أفضل بين مندوبي الصناعة ومندوبي مؤتمر الأطراف، لأن الصناعة هي الوحيدة القادرة على تقديم حلول الطاقة الجديدة أو القديمة». وتحذر أرامكو السعودية ومنظمة أوبك التي تقودها السعودية منذ سنوات من أن التحول غير المنظم في مجال الطاقة مع انخفاض الاستثمارات في الهيدروكربونات من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم أمن الطاقة حيث لا يزال العالم

بحاجة إلى كميات متزايدة من النفط والغاز. وانتقدت أوبك أيضا توقعات وكالة الطاقة الدولية بشأن ذروة الطلب على النفط قبل عام 2030. وقالت أوبك في تقريرها السنوي لتوقعات النفط العالمي في وقت سابق من هذا الشهر إن العالم يحتاج إلى استثمارات تراكمية بقيمة 14 تريليون دولار في قطاع النفط بحلول عام 2045 لضمان استقرار السوق وتجنب الفوضى في مجال الطاقة والاقتصاد. وكتب الأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص في مقدمة التقرير أن «الدعوات لوقف الاستثمارات في المشاريع النفطية الجديدة مضللة ويمكن أن تؤدي إلى فوضى في مجال الطاقة والاقتصاد». كما علق وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان مؤخرًا على توقعات وكالة الطاقة الدولية لذروة الطلب على النفط هذا العقد، قائلاً: «لقد انتقلوا من كونهم متنبئين ومقيمين للسوق إلى شخص يمارس الدعوة السياسية».

العالم بحاجة لضخ سبعة تريليونات دولار لتجنب نقص الغاز حتى عام 2050

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

سيحتاج العالم إلى 7 تريليون دولار لضمان وجود إمدادات كافية من الغاز حتى عام 2050 مع تحول الدول إلى مصادر طاقة أنظف، وفقًا لمركز أبحاث في اليابان، وسيكون الاستثمار مطلوبًا لبناء محطات جديدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال، وتجديد المرافق القائمة وتطوير حقول الغاز، وفقًا لمعهد اقتصاديات الطاقة باليابان.

وقال التقرير إن السيناريو يفترض خفض الانبعاثات بنسبة 56 % بحلول عام 2050، حيث لن تتمكن الدول الناشئة من تحقيق الحياد الكربوني بحلول منتصف القرن. وقال معهد اقتصادات الطاقة الياباني، إنه إذا ظلت الانبعاثات عند المستويات الحالية، فستكون هناك حاجة إلى ما يقرب من 10 تريليون دولار للحفاظ على إمدادات كافية من الغاز حتى منتصف القرن.

وقال الاتحاد الدولي للغاز في تقرير في وقت سابق من هذا الأسبوع إن التوقعات المختلفة لاستهلاك الغاز والمقترحات الطموحة لصافي الصفر أعاقت التخطيط المستقبلي. بينما ترى وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على الغاز سيصل إلى ذروته هذا العقد، وبالتالي ليست هناك حاجة إلى مشاريع جديدة طويلة الأمد. ويؤكد كبار المنتجين، بما في ذلك شركة شيفرون وشركة شل، أن الغاز سيلعب دورا طويل الأجل في تحول الطاقة، خاصة مع تحول البلدان عن الفحم الأكثر تلوثا.

من جهته حذر لوبي الغاز من صدمات الأسعار دون الاستثمار في الإمدادات الجديدة. وقالت مجموعة ضغط إن إمدادات الغاز الطبيعي في العالم ستنخفض في العقود المقبلة دون استثمارات جديدة، مما يؤدي إلى صدمات أسعار أكثر شدة ومتكررة من تلك التي حدثت في العامين الماضيين. وقال الاتحاد الدولي للغاز إنه على الرغم من استمرار الطلب على الغاز كوقود جسر في تحول الطاقة، فمن المتوقع أن ينهار العرض بعد انخفاض الاستثمار بنسبة 58 % في الفترة من 2014 إلى 2020. وبينما ارتفع الإنفاق منذ ذلك الحين، فإن التوقعات المختلفة للاستهلاك وسياسات صافي الصفر الطموحة تعيق التخطيط المستقبلي. وقال الاتحاد الجغرافي الدولي في تقرير تم إعداده بالتعاون مع شركة ريستاد اينرجي الاستشارية ومشغل شبكة الغاز الإيطالي سنام سبا: «إن استعادة التوازن المستدام في سوق الغاز العالمي أمر ضروري ويتطلب معالجة النقص الحالي في الإمدادات». فالاستثمارات مطلوبة «لمواكبة تراجع العرض الطبيعي، وديناميكيات الطلب العالمي، والنمو المحتمل في العديد من المناطق».

وسارعت الدول الأوروبية لتأمين إمدادات جديدة من الغاز بعد أن أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى قلب الأسواق رأساً على عقب ودفع الدول إلى إعطاء الأولوية لأمن الطاقة على الأهداف الخضراء. وكانت الثقة في الجاذبية الدائمة للوقود واضحة في صفقتين طويلتي الأجل للغاز الطبيعي المسال مع قطر هذا الشهر.

ومع ذلك، قال الاتحاد الجغرافي الدولي: «إن عدم اليقين بشأن المسار المستقبلي لسوق الغاز الطبيعي المسال ودور الغاز في تحول الطاقة لا يزال يؤثر بشكل كبير على -وفي بعض الحالات يؤخر- قرارات الاستثمار». «لقد ترك مستوى إمدادات الغاز الطبيعي في المستقبل للصدفة إلى حد كبير».

ومن المتوقع أن يصل إنتاج الغاز الحالي والمعتمد في جميع أنحاء العالم إلى نحو 4.1 تريليونات متر مكعب هذا العام، قبل أن يتراجع إلى ما يقدر بـ 3.1 تريليونات متر مكعب في عام 2030 مع نضوج الحقول. وأظهر التقرير أنه من المتوقع أن يتقلص الإنتاج إلى ما يقل قليلا عن تريليون متر مكعب بحلول منتصف القرن.

وإن الزيادة الكبيرة في الاستثمارات واسعة النطاق في مصادر الطاقة المتجددة قد تجعل من الصعب الحصول على رأس المال الكافي لمشاريع الغاز، حتى عندما تتطلب معظم سيناريوهات الطلب عمليات استكشاف إضافية. وقال الاتحاد الجغرافي الدولي إن تحقيق التوازن بين هذه الاحتياجات «يضيف خطرًا على أنظمة الطاقة الحالية والمستقبلية ويدعو إلى سياسات سليمة وأطر قائمة على الحوافز». «وهناك تحديات وحالة كبيرة من عدم اليقين بشأن كيفية تطوير وصيانة مشاريع الغاز المستقبلية.» وقال إن سوق الغاز العالمية لا تزال في حالة توازن «هش وغير مستقر» مع تقلب الأسعار بسبب مخاطر إمدادات الغاز الطبيعي المسال والتطورات الجيوسياسية.

وفي تقرير الغاز العالمي لعام 2023، قال الاتحاد الجغرافي الدولي إنه على الرغم من انخفاض أسعار الغاز عن مستوياتها القياسية في العام الماضي، إلا أنها ظلت أعلى من مستويات ما قبل فيروس كورونا وما قبل أزمة الطاقة. وتأثرت أوروبا العام الماضي بالانخفاض الحاد في صادرات خطوط الأنابيب الروسية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في إمدادات الغاز الطبيعي المسال. ومع ذلك، قال الاتحاد الجغرافي الدولي إن اعتماد أوروبا المتزايد على الغاز الطبيعي المسال جعل أسعار الغاز العالمية «معرضة بشكل متزايد» لمخاطر إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية، مشيرًا إلى تحركات الأسعار الأخيرة بسبب الإضرابات في أستراليا كمثال.

وأضافت أن تصاعد الصراع في الشرق الأوسط أثار المزيد من تقلبات الأسعار والتوتر في السوق. وقالت إن هذا «يسلط الضوء على مدى حساسية أسعار مراكز الغاز في السياق العام للأسواق الضيقة، للاضطرابات الجيوسياسية وديناميكيات العرض».

وقال الاتحاد الجغرافي الدولي إن الغاز الطبيعي المسال كان حاسما في تجاوز أزمة سوق الغاز، ولعب دورا رئيسا في تعويض النقص في أوروبا، مع نمو التجارة بنسبة 4 %. وفي النصف الأول من عام 2023، ارتفعت الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 4.1% على أساس سنوي على الرغم من التقلبات الناجمة عن صيانة المرافق وانقطاع التيار خلال أشهر الصيف في نصف الكرة الشمالي. وتحرك عدد من الدول الأوروبية لنشر البنية التحتية العائمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، مع تركيب ثلاث وحدات تخزين وإعادة تحويل عائمة في ألمانيا، واثنتان في هولندا وواحدة في كل من إيطاليا وفنلندا وفرنسا. وقال الاتحاد إن التطور السريع في أوروبا للبنية التحتية الجديدة والاستخدام الفعال لشبكات الغاز الحالية كان حاسما في إعادة التوازن إلى الوضع الإقليمي. لكنه قال: «يجب ألا ننسى أن ذلك لا يزيل مخاطر الإمدادات المتبقية، حيث تظل إمدادات الغاز العالمية مقيدة بنفس القدر».

وقال الاتحاد الجغرافي الدولي أيضًا إنه لا يزال يشهد مستوى عالٍ من عدم اليقين في تخطيط إمدادات الطاقة لعام 2030 وما بعده. وقال: «إن التناقضات الكبيرة في سيناريوهات الطلب والعرض الرئيسة للطاقة والغاز قد أدخلت مستوى كبير من المخاطر في أسواق الغاز في المستقبل».

وهذا بدوره يثير تساؤلات حول الاستثمارات اللازمة لتحقيق توازن أكثر استقرارا، مضيفا أن الفترة الطويلة من انخفاض الاستثمار في تطوير موارد الغاز خلال العقد الماضي كانت عاملا رئيسا ساهم في النقص الحالي في العرض.

وقال: «لتحقيق التوازن في السوق وضمان القدرة على تحمل التكاليف والاستدامة وأمن الإمدادات، هناك حاجة إلى استثمارات جديدة في الغاز، إلى جانب الاستثمارات في الطاقة الغازية منخفضة الكربون، بما في ذلك الغاز الطبيعي المتجدد والهيدروجين واحتجاز الكربون وتخزينه».

«أويل برايس»: إمدادات النفط العالمية تتقلص رغم الإنتاج القياسي للصخري

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

أدت مخاوف المستثمرين من اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط إلى إنهاء أسعار النفط الخام تعاملات الأسبوع الماضي وسط قلق من اضطراب إمدادات النفط الخام العالمية، بينما انخفض برنت على مدار الأسبوع نحو 2 في المائة وهبط خام غرب تكساس الوسيط نحو 4 في المائة.

وفي هذا الإطار، ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي أن أسعار النفط ارتفعت بأعلى مستوياتها خلال أسبوعين بعد تصاعد الأعمال العسكرية في غزة، ما جدد المخاوف بشأن انتشار الصراع على نطاق أوسع.

وأضاف التقرير أنه «مع ذلك سجل الخام أول انخفاض أسبوعي له منذ بدء الحرب، حيث انخفض بنسبة 3.6 في المائة»، موضحا أنه على مدار الأسبوع أدت معنويات السوق الهبوطية والعلامات السابقة على إعادة النظر من جانب إسرائيل في نطاق غزوها البري إلى تقويض علاوة أخطار الحرب.

وأشار إلى أن أسواق النفط الخام شهدت اضطرابا منذ 7 أكتوبر الجاري حيث تصاعدت في البداية بسبب المخاوف من صراع أوسع نطاقا ومنذ ذلك الحين قلصت الأسعار تلك المكاسب مع استمرار احتواء الحرب وظهرت مخاوف بشأن ضعف الطلب المادي، وإجمالا ارتفع سعر النفط الخام بنحو 3.3 في المائة منذ بدء الصراع.

وأشار التقرير إلى انخفاض أسواق الأسهم العالمية أيضا في ختام الأسبوع في حين يقترب مقياس الدولار من أعلى مستوياته منذ نوفمبر ما أدى إلى زيادة أسعار السلع الأساسية بالنسبة إلى معظم المشترين، منوها بانتعاش أرباح شركة توتال إنرجي للربع الثالث لتنهي سلسلة من ثلاثة انخفاضات متتالية حيث استفادت الشركة الفرنسية العملاقة من ارتفاع الأسعار وهوامش التكرير.

وأبرز التقرير أن أرباح شركات النفط الكبرى أقل من المستويات القياسية التي شهدتها العام الماضي، إلا أن الصناعة لا تزال لديها مبالغ ضخمة من النقد تتدفق إلى خزائنها وقد سمح لهم ذلك بتعزيز المدفوعات للمساهمين، وفي الأسابيع الأخيرة أدى إلى أكبر عمليات استحواذ أمريكية منذ عقود.

من جانب آخر، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن أسواق النفط شهدت وضعا مضطربا خلال الأسبوع مع موازنة التوترات الجيوسياسية وضيق السوق من خلال المخاوف الاقتصادية المستمرة.

ولفت التقرير إلى أن أسعار النفط تحركت في نطاق محدود نسبيا خلال الأسبوع الماضي حيث راوح سعر خام برنت في بورصة لندن بين 88 و90 دولارا للبرميل، لكن المد والجزر المستمر للمخاوف الجيوسياسية أوجد نمطا متأرجحا في التداول اليومي، ورفعت الضربات الجوية العسكرية الأمريكية على الأراضي السورية سعر خام برنت فوق 90 دولارا للبرميل مرة أخرى قبل أن يتراجع قليلا.

وأشار التقرير إلى استمرار إمدادات النفط العالمية في التقلص رغم الإنتاج القياسي للولايات المتحدة من النفط الصخري، لافتا إلى توقع بنك ستاندرد تشارترد انخفاضا إضافيا بمقدار 120 مليون برميل في المخزونات العالمية في الربع الرابع.

وعد أسعار النفط كانت متقلبة خلال الشهرين الماضيين حيث تتفوق المحفزات السلبية في بعض الأحيان على المحفزات الإيجابية، والعكس صحيح، موضحا أنه في الآونة الأخيرة كانت المخاوف من امتداد الصراع سببا في تقديم دعم كبير لأسعار النفط.

وأفاد التقرير بأنه في الوقت نفسه استمرت إمدادات النفط العالمية في التقلص رغم الإنتاج القياسي للولايات المتحدة من النفط الصخري، لافتا إلى أحدث البيانات الأسبوعية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة التي جاءت صعودية للغاية حيث انخفضت مخزونات النفط الخام بمقدار 4.49 مليون برميل إلى 419.75 مليون برميل ما أدى إلى انخفاض العجز إلى أقل من متوسط خمسة أعوام إلى 20.91 مليون برميل.

من ناحيته، ذكر تقرير وكالة «بلاتس» الدولية للمعلومات أن أسعار الخام في الأسابيع الأخيرة استجابت للصراع في الشرق الأوسط حيث تم تقييم سعر خام برنت عند 91.36 دولار للبرميل عقب اندلاع المواجهات ثم ارتفع إلى 95 دولارا للبرميل ثم انخفض في وقت لاحق. من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط نحو 3 في المائة الجمعة إلى أعلى مستوى في أسبوع.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 2.55 دولار، بما يعادل 2.9 في المائة، ليتحدد سعر التسوية عند 90.48 دولار للبرميل، في حين زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنحو 2.33 دولار، أو 2.8 في المائة، ليتحدد سعر التسوية عند 85.54 دولار. وارتفعت علاوة برنت على خام غرب تكساس الوسيط إلى أعلى مستوياتها منذ مارس، ما يجعلها أكثر جاذبية لشركات الطاقة لإرسال السفن إلى الولايات المتحدة للحصول على النفط الخام للتصدير.

وأبقى محللون من «جولدمان ساكس» توقعاتهم لسعر برنت في الربع الأول من 2024 عند 95 دولارا للبرميل لكنهم أضافوا أن تراجع الصادرات الإيرانية قد يدفع الأسعار الأساسية إلى الارتفاع بنحو 5 في المائة.

من جانب آخر، ارتفع إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار منصة هذا الأسبوع بعد ارتفاعه بمقدار اثنتين الأسبوع الماضي، حيث يواصل الحفارون العمل بضبط النفس.

وأوضح التقرير الأسبوعي لشركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد منصات الحفر ارتفع إلى 625 منصة هذا الأسبوع وحتى الآن هذا العام، قدرت شركة بيكر هيوز خسارة 154 منصة حفر نشطة. وأضاف التقرير أن عدد منصات الحفر يقل هذا الأسبوع بمقدار 450 منصة عن عدد منصات الحفر في بداية 2019 قبل تفشي الوباء.

ولفت الى ارتفاع عدد منصات النفط بمقدار اثنتين إلى 504 بانخفاض 117 حتى الآن في عام 2023 فيما انخفض عدد منصات الغاز بمقدار منصة واحدة هذا الأسبوع إلى 117، بخسارة 39 منصة للغاز النشط منذ بداية العام في حين بقيت الحفارات المتنوعة على حالها.

وأفاد بارتفاع عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار منصة واحدة مرة أخرى هذا الأسبوع وهو الآن أقل بمقدار 33 منصة عن الوقت نفسه من العام الماضي. كما ارتفع عدد منصات الحفر في Eagle Ford بمقدار واحدة وهو الآن أقل بـ19 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي.

ونوه ببقاء مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة ثابتة عند 13.2 مليون برميل يوميا للأسبوع المنتهي في 20 أكتوبر-وفقا لأحدث التقديرات الأسبوعية لإدارة معلومات الطاقة- وهو أعلى مستوى إنتاج في الولايات المتحدة على الإطلاق، بينما ارتفعت مستويات الإنتاج الأمريكي الآن بمقدار مليون برميل يوميا منذ بداية العام، وفقا للأرقام الأسبوعية المقدرة.

السماح للشركات غير المملوكة للدولة باستيراد 243 مليون طن من النفط في 2024

الاقتصادية

أعلنت وزارة التجارة الصينية أن الصين ستسمح للشركات غير المملوكة للدولة باستيراد ما مجموعه 243 مليون طن من النفط الخام في 2024، الحجم نفسه المسموح باستيراده للعام الجاري.

وأصدرت الوزارة في بيان لها معايير التطبيق والإجراءات ذات الصلة للشركات غير مملوكة للدولة، وفقا للوائح الصين بشأن إدارة استيراد وتصدير البضائع والتزامات الصين ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية. وقالت الوزارة إنه سيتم تقديم وثائق الطلب إلى الوزارة قبل 15 نوفمبر المقبل من هذا العام.

وأظهرت بيانات رسمية أصدرتها الهيئة الوطنية للإحصاء الصينية ارتفاع واردات البلاد من النفط الخام بنسبة 14.6 في المائة خلال تسعة أشهر من العام الجاري إلى 424.27 مليون طن مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي.

وأوضحت أن إنتاج النفط الخام في الصين ارتفع 1.9 في المائة على أساس سنوي خلال الفترة المذكورة ليسجل 156.72 مليون طن. وأضافت الهيئة أن إنتاج النفط الخام في الصين ارتفع 0.3 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 16.87 مليون طن خلال سبتمبر الماضي.

من جهة أخرى، أظهرت بيانات صادرة عن الجمعية الصينية لصنعي المركبات أن حجم مبيعات المركبات التجارية في الصين قفز 18.3 في المائة على أساس سنوي في الأرباع الثلاثة الأولى من العام الجاري، ليصل إلى نحو 2.94 مليون وحدة. ووفقا لـ«الألمانية»، ارتفعت مبيعات المركبات التجارية في السوق المحلية خلال هذه الفترة، بنسبة 15.9 في المائة على أساس سنوي إلى ما يقرب من 2.39 مليون وحدة، في الوقت نفسه، تم تصدير نحو 549 ألف مركبة تجارية، بزيادة قدرها 30.2 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من 2022 تحديدا في الأرباع الثلاثة الأولى، زادت مبيعات مركبات الركاب والشاحنات 22.4 و17.8 في المائة على أساس سنوي، على التوالي.

وتشير البيانات إلى أنه في سبتمبر وحده، بلغ إجمالي مبيعات المركبات التجارية في الصين 371 ألف وحدة، بزيادة سنوية قدرها 33.2 في المائة على أساس سنوي.

أعلنت الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري، اكتشاف حقل عميق لغاز ميثان طبقة الفحم في مقاطعة شنشي في شمال غربي الصين، حيث تتجاوز احتياطياته المؤكدة 110 مليارات متر مكعب. وقال تشو شين هواي، الرئيس التنفيذي للشركة المذكورة، إن اكتشاف حقل شنفو العميق لغاز ميثان طبقة الفحم، الواقع على الحافة الشرقية لحوض أوردوس في مدينة يولين، سيسهم في ضمان أمن الطاقة الوطني. ويشير غاز ميثان طبقة الفحم إلى الغاز الطبيعي المخزن داخل طبقات الفحم. وتعرف الرواسب المكتشفة على أعماق تتجاوز 1500 متر باسم ميثان طبقة الفحم العميق.

يبلغ عمق طبقة الفحم في حقل شنفو العميق لميثان طبقة الفحم نحو ألفي متر، وتراوح سماكة الطبقة الواحدة بين 6.2 و23.3 متر، فيما يصل متوسط محتوى الغاز لكل طن من الفحم إلى 15 مترا مكعبا.

وفي الوقت الحالي، تم حفر أكثر من 100 بئر استكشافية في الحقل، ويبلغ الحد الأقصى لإنتاج الغاز اليومي 26 ألف متر مكعب لكل بئر. وأضاف تشو أن الشركة ستواصل تكثيف جهودها لزيادة استكشاف وتطوير الغاز غير التقليدي على اليابسة لضمان أمن الطاقة الوطني.

مخاوف من أزمة وقود في أوروبا بسبب حرب إسرائيل - غزة

الشرق الأوسط

زادت المخاوف في أوروبا من حدوث أزمة في الوقود قد تؤدي لاصطفاف آلاف الشاحنات، مع زيادة مخاطر الإمدادات من الشرق الأوسط نتيجة تصاعد وتيرة الحرب بين إسرائيل وغزة.

وقال مسؤول بالاتحاد الأوروبي، وفق «رويترز»، إن مسؤولي التكتل ناقشوا تنويع مخزونات النفط وتشكيل احتياطي من الديزل وزيت الغاز، وذلك خلال اجتماع طارئ لمجموعة تنسيق النفط التابعة للاتحاد.

وعُقد اجتماع الجمعة بدعوة من مفوضة الاتحاد الأوروبي لشؤون الطاقة كادري سيمسون لتقييم المخاطر المحتملة على الإمدادات في حال أدت الحرب بين إسرائيل و«حماس» إلى اندلاع صراع إقليمي أوسع نطاقاً.

وقال المسؤول: «النفط مهم. عدم وجود ما يكفي من الديزل يمكن أن يؤدي إلى إضرابات. لا نريد أن تصطف شاحناتنا للحصول على الديزل»، متسائلاً: «هل هذه لحظة من عام 1973 أم لا؟».

وأعاد الصراع الذي تفجر هذا الشهر في قطاع غزة إلى الأذهان ذكريات صدمة النفط عام 1973 خلال حرب السادس من أكتوبر (تشرين الأول) عندما فرضت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) حظراً نفطياً على الدول الغربية الداعمة لإسرائيل، ما أدى لنقص الوقود.

وقال المسؤول إن اجتماع مجموعة تنسيق النفط التابعة للاتحاد الأوروبي خلص إلى أن المخاطر أقل كثيراً مما كانت عليه قبل 50 عاماً، إذ تعتمد أوروبا على النفط في نحو 30 في المائة فقط من مزيج الطاقة لديها، لكن السعودية لا تزال من أكبر 3 موردين للتكتل.

وأضاف المسؤول: «أي أزمة محتملة سيكون لها تأثير فوري على السعر لكنها أقل خطورة على أمن الإمدادات، وعلى الرغم من أن السوق تشهد نقصاً شديداً بسبب تخفيضات (أوبك بلس)، فإنه من المفترض أن يخف الشح في عام 2024». وتابع: «طريق الشرق الأوسط لا يزال يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لأوروبا... يمر 20 مليون برميل يومياً عبر (مضيق) هرمز. إنها نقطة اختناق حقيقية».

وفي كل يوم، يُشحن نحو خمس الطلب العالمي اليومي عبر مضيق هرمز. وتشعر القوى الغربية بالقلق من حدوث تصعيد قد يؤدي إلى إعاقة الإمدادات أو زيادة خطر الإبحار عبر الممر الضيق، حيث هاجمت إيران ناقلات نفط واحتجزتها في السابق.

وذكر المسؤول أن مخزونات الاتحاد الأوروبي من النفط تلبي حالياً متطلبات 90 يوماً، لكن معظمها من الخام، في حين أن إمدادات أوروبا من الديزل وزيت الغاز هي الأكثر عرضة للتأثر. ويعتمد أكثر من 50 في المائة من نقل البضائع في التكتل على شاحنات تستخدم الديزل.

وبموجب توجيه من الاتحاد الأوروبي، يتعين أن يكون لدى الدول الأعضاء مخزونات طارئة من النفط تعادل 90 يوماً من صافي الواردات، أو 61 يوماً من الاستهلاك.

واجتمعت المجموعة التابعة للاتحاد الأوروبي آخر مرة في يونيو (حزيران)، لكنها عقدت اجتماعاً (الجمعة) لبحث أمن النفط قبيل فصل الشتاء، نظراً لأن الاتحاد الذي يضم 27 دولة فقد تقريباً جميع إمداداته من الغاز والنفط الروسي.

ويستخدم زيت الغاز في التدفئة، خصوصاً منذ فقدان معظم الغاز الروسي، في حين يستمر ارتفاع الطلب على وقود الطائرات. وقال المسؤول: «الرسالة كان مفادها امتلاك تشكيلة من المخزونات أكثر تنوعاً، وامتلاك احتياطي من الديزل وزيت الغاز».

وقالت سيمسون في تصريحات اطلعت عليها «رويترز»: «استمرار تخفيضات صادرات النفط الخام من أوبك وروسيا، والصراع في أذربيجان، وهجمات (حماس) على إسرائيل واتساعها المحتمل إلى المنطقة، يعرض إمدادات النفط العالمية للخطر».

وأضافت سيمسون: «علاوة على ذلك، لا تزال هناك بعض الدول الأعضاء التي تستورد النفط الخام الروسي عبر خطوط الأنابيب، ما قد يجعلها عرضة لمزيد من التلاعب الروسي».

كما تطرقت سيمسون إلى قدرة موسكو على التحايل على سقف سعر النفط البالغ 60 دولاراً للبرميل الذي فرضته مجموعة السبع باستخدام «أساطيل الظل».

وذكر المسؤول أن روسيا تبيع النفط بشكل رئيسي إلى الهند والصين، لكن بدلاً من التخفيضات الكبيرة التي شوهدت حتى الصيف، فإنها تبيع الآن بسعر قريب من سعر التكافؤ مع خام برنت، الذي يجري تداوله حالياً عند ما يقرب من 90 دولاراً للبرميل.

حضر الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ووكالة الطاقة الدولية واتحادات بالقطاع تضم شركات تكرير وموردي وقود ومشغلين للمخازن.

واختتمت أسعار النفط تعاملات الأسبوع يوم الجمعة، على ارتفاع بنحو 3 في المائة، إلى أعلى مستوى في أسبوع وسط مخاوف المستثمرين من اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط؛ ما قد يتسبب في اضطراب إمدادات النفط الخام العالمية.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 2.25 دولار، أو 2.6 في المائة، إلى 90.18 دولار للبرميل. كما زادت العقود الآجلة لخام

غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.14 دولار، أو 2.6 في المائة، إلى 85.35 دولار للبرميل.

وعلى الرغم من أن التطورات لم تؤثر بشكل مباشر في الإمدادات فإن المخاوف من أن الصراع في قطاع غزة قد ينتشر ويعطل الإمدادات من منتج النفط الخام الرئيسي إيران، التي تدعم حماس قد زادت. ويمكن أن تؤثر حرب أوسع نطاقاً أيضاً على الشحنات القادمة من السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، وغيرها من كبار المنتجين في الخليج.

وأبقى محللون من غولدمان ساكس توقعاتهم لسعر برنت في الربع الأول من 2024 عند 95 دولاراً للبرميل، لكنهم أضافوا أن تراجع الصادرات الإيرانية قد يدفع الأسعار الأساسية للارتفاع بنحو 5 في المائة.

بريطانيا تواجه أزمة طاقة في 2050 مع تدهور إنتاج بحر الشمال

أحمد مصطفى

اندبندنت

تواجه بريطانيا أزمة تلبية حاجات الطاقة من النفط والغاز في العقود الثلاثة المقبلة حتى منتصف القرن، في ظل التراجع السريع أكثر من المتوقع للإنتاج من بحر الشمال.

ويشهد الإنتاج من المصدر الأهم للطاقة في بريطانيا تدهوراً في وقت ينمو فيه الطلب على الطاقة، مما يضطر البلاد إلى الاعتماد أكثر على الواردات من الخارج.

وبحسب تقديرات الهيئة الانتقالية لبحر الشمال فإن إنتاج النفط والغاز من بحر الشمال ستهوي إلى ما يقارب الصفر في العقدين أو الثلاثة المقبلة.

وبحسب أحدث التقديرات التي أصدرتها الهيئة، سيهوي إنتاج بريطانيا من الغاز بنسبة 94 في المئة بحلول عام 2050، ويتوقع أن يهبط الإنتاج من 38 مليار متر مكعب في العام الماضي 2022 إلى ملياري متر مكعب فحسب بحلول منتصف القرن الحالي.

وحول إنتاج النفط أشارت التقديرات إلى أنه سينخفض من 35 مليون طن في عام 2022 إلى سبعة ملايين طن فحسب بحلول منتصف القرن الحالي.

وترى الهيئة أن الإنتاج البريطاني من النفط والغاز سيواصل الانخفاض بوتيرة أسرع كثيراً من أي انخفاض محتمل في الطلب، بالتالي ستزداد فجوة الحاجات التي سيكون على بريطانيا أن تملأها بالاستيراد من الخارج.

الطلب والمناخ

واستندت تلك التقديرات من الهيئة الانتقالية لبحر الشمال على التعهدات الرسمية البريطانية ضمن اتفاقات مكافحة التغير المناخي التي تتضمن تقليل الاعتماد على النفط والغاز، إلا أن بريطانيا مثلها مثل كثير من الدول الكبرى، لم تلتزم تماماً بأهداف خفض الانبعاثات الكربونية، مما يعني أن الطلب البريطاني على النفط والغاز في السنوات المقبلة سيكون أكبر من تقديرات الهيئة بالتالي يعني مزيداً من الاستيراد.

ونقلت صحيفة «ديلي تلغراف» عن مدير المشاريع الجديدة في الهيئة الانتقالية لبحر الشمال آندي بروكس قوله «يلبي

إنتاج النفط والغاز حالياً ثلاثة أرباع حاجات بريطانيا من الطاقة، بينما تشير التقديرات المستقبلية إلى أن النفط والغاز سيلعبان دوراً مهماً في إمدادات الطاقة في العقود المقبلة».

في العام الماضي 2022، استوردت بريطانيا 47 مليون طن من النفط، معظمها من النرويج والولايات المتحدة، واستوردت 41 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من الخارج معظمها من النرويج والبقية من الولايات المتحدة وقطر في صورة غاز طبيعي مسال.
ووقعت شركات الطاقة أخيراً اتفاقات طويلة الأمد لتوريد الغاز القطري إلى فرنسا وهولندا وإيطاليا، بينما هناك اتفاق مماثل مع ألمانيا، وتمتد معظم تلك الاتفاقات إلى منتصف القرن الحالي لعام 2050.

وتشير الصحيفة إلى أن تعزيز علاقات الغاز مع قطر يأتي في وقت تتصاعد فيه الاتهامات لقطر في شأن علاقتها مع حركة «حماس».

وفي فصل الصيف الحالي قبل أشهر، أعلنت مجموعة «سنتريكا» المالكة لشركة «بريتيش غاز» صفقة بقيمة 6.6 مليار جنيه استرليني (ثمانية مليارات دولار) لاستيراد واحد مليون طن من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة، ويتوقع أن تصل أولى شحنات الصفقة في عام 2027، ويستمر الاتفاق لمدة 15 عاماً.

ضعف الاستثمار

على مدى العقود الخمسة الماضية أنتجت البحار المحيطة ببريطانيا ما يصل إلى 46 مليار برميل من النفط ومعادله من الغاز، وهناك نحو 10 مليارات برميل من الاحتياطات المؤكدة، ونحو 15 مليار برميل من الاحتياطات المتوقعة التي تنتظر الاستكشاف والتنقيب.

إلا أن شركات النفط والغاز تتردد في الآونة الأخيرة في شأن الاستثمارات الجديدة في الحقول البحرية بسبب تخوفها من ردود فعل جماعات مناصرة البيئة إضافة إلى الكلفة الإضافية الناتجة من فرض الحكومة ضريبة أرباح على الشركات.

في غضون ذلك، تقول مديرة أبحاث قطاع التكرير في شركة استشارات الطاقة «رايستاد» سونيا بودو، «يمكن وقف التدهور في إنتاج بريطانيا من الحقول البحرية، إذ إن هناك كميات معقولة من الموارد غير المستكشفة في بريطانيا إضافة إلى توفر البنية التحتية بصورة جيدة»، إلا أن تقدم تلك المشاريع يعتمد على عوامل عدة منها أسعار السلع والشروط المالية.

في الأثناء، حذرت الهيئة المسؤولة عن إنتاج النفط والغاز وطاقة الرياح البحرية في بريطانيا «أوفشور إنرجيز يو كيه» من أن 180 حقلاً من بين 283 حقلاً للنفط والغاز ستغلق، ويتوقف إنتاجها نهاية هذا العقد (بحلول عام 2030).

وسيعني ذلك انخفاض الإمدادات بنحو الثلثين في غضون سبع سنوات فحسب، ويقدر بعض المحللين أن التدهور في إنتاج النفط والغاز في بريطانيا ربما يسير بوتيرة أسرع من تقديرات الهيئة الانتقالي لبحر الشمال، إذ يقدر بعضهم أن ينتهي إنتاج الغاز تماماً في بريطانيا بحلول عام 2040.

خفض أسعار الطاقة يقلص أرباح الشركات العملاقة

محمود الجمل

اندبندنت

أظهرت البيانات والمعلومات تراجع أرباح شركات الطاقة العملاقة في الفصل الثالث من العام الحالي نتيجة تراجع أسعار النفط والغاز مقارنة بنتائج أعمال فترة المقارنة نفسها من العام الماضي.

بدايةً، أعلنت مجموعة «إيني» الإيطالية العملاقة للطاقة، الجمعة، تراجع صافي أرباحها بنسبة 67 في المئة إلى 1.91 مليار يورو (ملياري دولار أميركي) في الفصل الثالث من عام 2023، على خلفية تراجع أسعار النفط والغاز.

وعلى رغم تراجع أرباح عملاقة الطاقة الإيطالية في الفصل الثالث، فإن القيمة جاءت أعلى مما توقعه محللون استطلعت آراءهم شركة البيانات المالية «فاكت سيت»، إذ توقعوا أن تبلغ الأرباح 1.64 مليار يورو (1.73 مليار دولار).

وعلى غرار منافسيها، استفادت «إيني» العام الماضي من ارتفاع أسعار النفط والغاز على خلفية حرب أوكرانيا، إذ سجلت صافي أرباح قياسياً بلغ 13.8 مليار يورو (14.58 مليار دولار)، قبل أن يتغير الوضع في 2023 مع تراجع سعر برميل خام برنت بحر الشمال بنسبة 14 في المئة في الفصل الثالث، ليسجل متوسط 86.76 دولار للبرميل بحسب بيان «إيني».

تراجع السعر المرجعي للغاز الطبيعي

وأشارت الشركة الإيطالية إلى أنه على رغم تراجع الأرباح فإن التراجع جاء أقل من خفض بنسبة 31 في المئة سجل في الفصل الثاني من العام الحالي، عندما بلغ معدل سعر البرميل 78.39 دولار. وذكرت أنه إضافة إلى ذلك تراجع السعر المرجعي للغاز الطبيعي بنسبة 83 في المئة في الفصل الثالث من العام الحالي، لتتراجع عائدات المجموعة بنسبة 40 في المئة في الأشهر الثلاثة إلى 22.31 مليار يورو(23.57 مليار دولار)، لتكون أقل بكثير من توقعات المحللين البالغة 32.58 مليار يورو (34.42 مليار دولار).

ورفعت «إيني» توقعاتها للأرباح التشغيلية المعدلة للعام بأكمله إلى 14 مليار يورو (14.79 مليار دولار)، مقارنة مع 12 مليار يورو(12.68 مليار دولار) في السابق، فيما بدأت أسعار النفط ترتفع مجدداً على وقع المخاوف المرتبطة بتداعيات حرب حماس وإسرائيل. وتتوقع «إيني» حالياً أن يبلغ معدل خام برنت 84 دولاراً لعام 2023 مقارنة مع 80 دولاراً وفق التوقعات السابقة.

يشار إلى أن المجموعة أنتجت 1.63 مليون برميل من المحروقات يومياً خلال الفصل الثالث، بزيادة نسبتها أربعة في المئة. وتوصلت «إيني» الإثنين الماضي إلى اتفاق مع قطر مدته 27 عاماً لتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى إيطالي، وأعلنت في وقت سابق هذا الشهر عن اكتشاف نفطي كبير في إندونيسيا.

خام برنت عند 90.18 دولار للبرميل

في غضون ذلك سجلت أسعار النفط زيادة في الأيام الأخيرة على المستوى العالمي، بسبب المخاوف من توسع الحرب بين إسرائيل وحركة «حماس» إلى بلدان الجوار، إذ ارتفعت أسعار النفط بمقدار ثلاثة في المئة، الجمعة، إلى أعلى مستوى في أسبوع وسط مخاوف المستثمرين من اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط، مما قد يتسبب في اضطراب إمدادات النفط الخام العالمية.

وختمت أسعار النفط في آخر جلسات الأسبوع، الجمعة، عند 90.18 دولار للبرميل، كما زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي بمقدار 2.14 دولار، أو 2.6 في المئة، إلى 85.35 دولار للبرميل ويتجه الفارق السعري بين برنت وخام غرب تكساس إلى تسجيل أعلى مستوى منذ يوليو (تموز) الماضي.

وعلى رغم أن التطورات لم تؤثر بشكل مباشر في الإمدادات، فإن المخاوف من أن الصراع في قطاع غزة قد ينتشر قد زادت ويعطل الإمدادات من منتج النفط الخام الرئيس إيران، التي تدعم «حماس».

وأبقى محللون من «غولدمان ساكس» توقعاتهم لسعر خام برنت في الربع الأول من 2024 عند 95 دولاراً للبرميل، لكنهم أضافوا أن «تراجع الصادرات الإيرانية قد يدفع الأسعار الأساسية للارتفاع بنحو خمسة في المئة».

تراجع أرباح «إكسون موبيل» إثر خفض أسعار الخام

على المنوال نفسه أعلنت شركة «إكسون موبيل»، الجمعة، أيضاً تراجع أرباحها في الفصل الثالث من العام الحالي، مقارنة مع الفصل ذاته من العام الماضي.

وسجلت المجموعة النفطية العملاقة أرباحاً في الفصل الثالث بلغت 9.1 مليار دولار، أي أقل من نصف المستوى المسجل في الفترة التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار الوقود عام 2022، وتراجعت العائدات بنسبة 19 في المئة إلى 90.8 مليار دولار.

وعكس تراجع الأرباح خفضاً في أسعار السلع الأساسية مقارنة مع الفترة ذاتها قبل عام، عندما أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي، لكن «إكسون موبيل» سجلت كميات نفط وغاز طبيعي أكبر مقارنة مع الفصل الثاني وقالت إن استثمارات 2023 والإنفاق على رؤوس الأموال والتنقيب سيكون على رأس توقعاتها «فيما تسعى الشركة إلى فرص تحقق قيمة تراكمية»، بحسب بيانها في شأن الإيرادات.

صفر انبعاثات

وقال الرئيس التنفيذي للشركة دارن وودز، «حققنا فصلاً آخر من الأداء القوي والإيرادات وتدفق الأموال النقدية، ليضاف صافي ما يعادل نحو 80 ألف برميل يومياً لدعم الإمدادات العالمية».

وعلى غرار منافستها «شيفرون»، واجهت «إكسون موبيل» انتقادات من المدافعين عن البيئة على خلفية إعلانها عن

اتفاقات كبيرة في الأسابيع الماضية لشراء منتجين أصغر للنفط في رهان كبير على تواصل الاعتماد على الوقود الأحفوري على رغم المخاوف المرتبطة بتغير المناخ.

ووصفت «إكسون موبيل» نهجها في بيان موضحة أنها تتبع استراتيجية متوازنة، مشيرة إلى أن إعلانها عن عملية استحواذ على شركة «دينبري» في رهان على التقاط الكربون واحتجازه، وهو ما تعتبره الحل لتغير المناخ. وأوضحت أن استحواذها على «بايونير ناتشرال ريسورسز» بقيمة 60 مليار دولار سيعزز الإنتاج النفطي ويسرع مسار «بايونير» في اتجاه صافي صفر انبعاثات.

وقال وودز إن «عمليتي الاستحواذ اللتين أعلنا عنهما تؤكدان أكثر التزامنا المستمر بمعادلة قائمة على مواصلة سد حاجات العالم من الطاقة والمنتجات الأساسية مع خفض الانبعاثات». وأضاف أن «بايونير» ستساعدنا على زيادة الإمدادات بما يتوافق مع حاجات العالم من الطاقة مع كثافة كربونية أقل، بينما تحسن «دنبري» موقعنا التنافسي لخفض الانبعاثات اقتصادياً في قطاعات يصعب إزالة الكربون منها».

«توتال إنرجي» يحافظ على مستوى أرباح مريح

على عكس منافسيها حافظت مجموعة الطاقة العملاقة الفرنسية «توتال إنرجي» على مستوى أرباح مريح خلال الفصل الثالث لهذا العام يناهز 6.7 مليار دولار، على رغم تراجع أسعار المحروقات عموماً بعد الارتفاع القياسية الذي شهده القطاع العام الماضي.

ووفقاً لبيان الشركة الفرنسية تمثل هذه الأرباح زيادة بأكثر من 1.5 في المئة مقارنة مع الفصل ذاته من العام الماضي.

وتعليقاً على ذلك قال رئيس مجلس إدارة الشركة باتريك بوياني، «تثبت الشركة مجدداً خلال هذا الفصل قدرتها على الاستفادة من مناخ ملائم، مع العمل في الوقت نفسه على تنفيذ استراتيجيتها لتحقيق انتقال متوازن بين النفط والغاز من جهة والكهرباء والطاقات المتجددة من جهة أخرى».

وأشادت الشركة بوجاهة استراتيجيتها، إذ أعلنت للمساهمين فيها توزيع دفعة ثالثة من الأرباح قدرها 0.74 يورو (0.78 دولار) للسهم برسم عام 2023، مما يمثل ارتفاعاً بنسبة سبعة في المئة مقارنة مع 2022، وفق البيان. وأضافت، «بإنتاج يقارب 2.5 مليون برميل يومياً سجلت أنشطة المجموعة في مجال النفط والغاز نمواً خمسة في المئة بوتيرة سنوية»، مشيرة إلى انطلاق العمل في عدة مشاريع نفطية، خصوصاً في البرازيل والعراق، فضلاً عن مواصلة نموها واستثماراتها في إنتاج الكهرباء المنخفضة الكربون.

وتبقى نتائج المجموعة مرتفعة تاريخياً في سياق استمرار ارتفاع أسعار الطاقة، وإن بمستوى أقل مقارنة مع العام الماضي الذي شهد ارتفاعاً استثنائياً لأسعار الغاز والنفط.
وعلى رغم الجهود المبذولة في العالم للحد من التغير المناخي رأت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» أخيراً أن الطلب على النفط سيستمر في الارتفاع خلال العقدين المقبلين.

«إكسون موبيل» تتوقع نقص إمدادات النفط العالمية السنوات المقبلة

اقتصاد الشرق

تتوقع «إكسون موبيل» أن يؤدي نقص إمدادات النفط العالمية إلى ضغط تصاعدي على أسعار الطاقة في السنوات القليلة المقبلة على الأقل، في ظل استمرار معاناة العالم من تراجع الاستثمار في الوقود الأحفوري.

عن ذلك قال الرئيس التنفيذي، دارين وودز، في مقابلة مع تلفزيون «بلومبرغ»: «القطاع ما يزال يتعافى من تداعيات الجائحة، وانخفاض مستويات رأس المال التي تُضخ في القطاع لتعويض الاستنفاد الحادث، هناك نقص بقدر ما في الإمدادات».

كانت «أوبك» وحلفاؤها قد خفضوا الإنتاج في العام الجاري، مع توقع تراجع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري في 2024، وفي مقدمته إنتاج حوض برميان.

تعويض الزيادة المتوقعة في الطلب

بخلاف ذلك؛ توجد قلة من المشروعات الكبيرة بما يكفي لتعويض الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط في العامين، الجاري والحالي، وفي ظل عدم قدرة الإمدادات على التجاوب سريعاً، الأرجح أن الطلب هو ما سيحدد الأسعار، بحسب وودز.

أضاف: «الأمر يرتبط باتجاه الاقتصاد العالمي، حيث إن الحصول على السعة الإنتاجية الإضافية قد يستغرق فترة خلال السنوات المقبلة».

تابع أن الاقتصاد الأميركي في وضع جيد نسبياً، بينما تعاني الصين خروجاً بطيئاً للغاية من الجائحة، معتبراً أن أوروبا تواجه التحديات الأكبر من الناحية الاقتصادية، نظراً لفقدان الغاز الروسي.

استحواذ إكسون موبيل على بايونير.. أنس الحجي يكشف 3 مخاطر كبيرة

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن استحواذ إكسون موبيل على بايونير ناتشورال ريسورسز (Pioneer Natural Resources)، تحيط به العديد من الإشكالات.

وأوضح الحجي، خلال حلقة جديدة من برنامج «أنسيات الطاقة»، قدّمها بمنصة «إكس» (تويتر سابقًا)، تحت عنوان «عمليات استحواذ شركات النفط الأخيرة وأثرها في دول الخليج»، أن قيمة صفقة الاستحواذ بلغت نحو 60 مليار دولار.

وأضاف أن صفقة استحواذ إكسون موبيل على بايونير تزامنت مع صفقة أخرى، وهي استحواذ شركة شيفرون الأميركية على شركة هيس، والتي بلغت قيمتها 53 مليار دولار، ولكنها تختلف في طبيعتها عن الصفقة الأولى.

كيف نشأت شركات النفط الكبرى؟

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إنه قديمًا كانت هناك شركة تسمى «ستاندرد أويل»، وكان مالكها هو «جون روكفلر»، الذي كان معروفًا -قبل ظهور عمالقة المال بسبب الثورة الإلكترونية قبل 20 عامًا مثل «بيل غيتس» و«إيلون ماسك»- بأنه قارون العصر.

وأضاف: «شركة ستاندرد أويل ذهبت في التاريخ بصفتها إحدى الشركات العملاقة الاحتكارية التي سيطرت على أشياء كثيرة، نظرًا لسيطرتها على 90% تقريبًا من تجاره النفط في الولايات المتحدة، وكان لها باع طويل في الأسواق العالمية».

وعن طريقة تحجيم الشركة، قال، إن الولايات المتحدة تبنّت قانونًا يسمى «قانون شيرمان» المعادي للاحتكار، وكان ذلك في عام 1892، وحاولوا تطبيقه على روكفلر وفشلوا، ووصل الأمر إلى المحكمة العليا في عام 1911، التي حكمت بأن «ستاندرد أويل» احتكارية، ويجب تفتيتها.

وأوضح أن الشركة خضعت للتفتيت بالفعل، إلى نحو 35 شركة، ومن بين هذه الشركات كل من إكسون وموبيل، اللتان اندمجتا لاحقًا، وكذلك شيفرون وتكساكو، التي ابتلعتها شيفرون، ولكن عندما نتكلم عن إكسون، نتكلم عن شيفرون وتكساكو.

وتابع الدكتور أنس الحجي: «هذه الشركات هي أمهات أرامكو السعودية، إذ إنها هي التي أسستها، فشركة أرامكو كانت تتكون في البداية من 4 شركات قبل أن تستحوذ عليها الحكومة السعودية، وحينها كانت هذه الشركات تحمل أسماء

مختلفة، ولكنها تحولت لاحقًا إلى إكسون موبيل وشيفرون وتكساكو».

الغريب في الأمر، وفق الحجي، أنه بعد تطبيق قوانين الاحتكارات لمدة طويلة من الزمن، تجاوزت 100 عام، الآن نعود ونرى هذه الشركات نفسها تعود وتندمج، فنرى هذه الاندماجات الكبيرة، مثل استحواذ إكسون موبيل على بايونير، تواجه مشكلات كثيرة.

ولفت إلى أن إكسون موبيل -بصفتها شركة عالمية ضخمة- قيمتها السوقية بحدود نحو 440 مليار دولار، وهي تشتري الآن شركة بايونير بنحو 60 مليار دولار، وهي موجودة بنحو 100 دولة في العالم، ولديها كل ما يمكن أن يتصوره الإنسان من عمليات استكشاف النفط حتى بيعه في المحطات.

وأردف: «طبعًا أغلب شركات النفط الكبيرة تخلصت من موضوع المحطات، في السنوات الأخيرة كانت تشرف على التوزيع، ولكن تخلصت من هذا الموضوع، ولكن -تاريخيًا- كانت شركة من المنبع إلى المصب، يعني من بداية التنقيب عن النفط حتى بيع البنزين للمستهلك».

وعن شركة «بايونير»، قال، إنها شركة متخصصة في النفط الصخري، وخصوصًا في غرب حوض برميان، مضيفًا: «ابن صاحب بايونير ورث عن جده لأمه بعض آبار النفط، إذ إن هناك ملكية خاصة للنفط في الولايات المتحدة، وكانت كنيته «بارسلي»، وهو اسم الشركة نفسه، وقد موّلتها الشركة التي أعمل فيها، فنحن من موّلها لتكبر».

وأوضح الدكتور أنس الحجي أنه عندما كبرت شركة بارسلي اشترتها بايونير، أي إن الأب اشترى ابنه، ثم باعوها الآن لشركة إكسون موبيل، فحصّتهم العائدة تقريبًا تتجاوز 20 مليار دولار، أو 24 مليار دولار للأب وابنه الآن من عملية البيع التي حصلت.

3 إشكالات أمام عملية الاستحواذ

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن إكسون موبيل استحوذت على شركة بايونير، التي تنتج النفط الصخري في غرب تكساس، وهو أمر يؤدي إلى عدد من الإشكالات والمخاطر.

الخطر الأول، أو الإشكال الأول، وفق الحجي، هو أن العالم يحتاج إلى استثمارات إضافية، لوجود نقص بالاستثمارات في مجال النفط، لذلك نجد أن وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، ورئيس أرامكو المهندس أمين الناصر، يتحدثان عن نقص الاستثمارات.

وأضاف: «في هذا المناخ، نجد أن إكسون موبيل بدلًا من أن تستثمر 60 مليار دولار في أماكن جديدة لجلب احتياطيات جديدة وإنتاج جديد، تشتري شيئًا موجودًا بالفعل، ومن ثم فإن هذا الأمر يخلق مشكلة كبيرة، لأنه بالأصل هناك نقص في الاستثمارات، وهناك حاجة لزيادتها، وبدلًا من ذلك نرى عمليات استحواذ».

وأوضح أن الخطر الثاني هو أن معدلات النضوب في آبار الصخري عالية، إذ إنه بالنظر إلى معدلات النضوب في دول

الخليج، نجدها بحدود 3 إلى 5% في أسوأ الظروف، إذا انخفضت الأسعار بشدّة، ومع انخفاض الاستثمارات يمكن أن تصل إلى 6%.

ولكن، وفق الدكتور أنس الحجي، معدل النضوب في آبار الصخري يصل في بعض الأحيان إلى 70%، لذلك فإن أغلب ما يمكن إنتاجه من بئر للنفط الصخري يؤخذ في العامين الأولين بما يتراوح بين 1000 و1300 برميل يوميًا، وبعدها تُنتج البئر ما بين 50 و60 برميلًا، ويبقى كذلك لسنوات عدّة.

لذلك، فإن دورة الاستثمار في النفط الصخري قصيرة جدًا، بينما بالنظر للاستثمارات الكبيرة -خاصة في المياه البحرية العميقة والأماكن المختلفة- في دول أوبك وغيرها، نجدها بين 25 و30 عامًا، أي إن هناك دورة طويلة وأخرى قصيرة، والدورة القصيرة هي معدلات النضوب العالية، لذلك فإن إكسون موبيل أخذت 60 مليار دولار من دورة استثمارية طويلة المدى، وحوّلتها لدورة قصيرة، وهذا خطر.

أمّا الخطر الثالث، فهو أن النفط الصخري يُنتج نفطًا عالي الجودة، خفيفًا أو خفيفًا جدًا وحلوًا، وأميركا الآن هي أكبر منتجي النفط في العالم، ومن أكبر مصدّريه، وصادراتها تتجاوز 5 ملايين برميل يوميًا، أي إن صادراتها أكثر من أيّ دولة في أوبك، عدا السعودية.

وأوضح الحجي أن أميركا تصدّر هذه الكميات، ولكنها تستورد نحو 6 ملايين برميل يوميًا، وذلك بسبب اختلاف النوع، لأن المصافي الأميركية تأخذ النفط الخفيف الحلو والأنواع الأخرى الأثقل والأكثر حموضة، القادم من دول أخرى، وهذه المصافي وصلت حدّ الإشباع من النفط الخفيف الحلو، ومن ثم لا توجد له سوق محلية، فأيّ زيادة فيه يجب تصديرها.

وتابع: «أميركا أكبر مستهلك للنفط في العالم، إذ تستهلك 20 إلى 21 مليون برميل يوميًا، فإذا كانت أكبر مستهلكة للنفط العالم قد وصلت حدّ الإشباع من النفط الخفيف والخفيف جدًا، فما بالك بالدول الأخرى؟ فقد يأتي وقت سيكون هناك إشباع للمصافي عالميًا، فما الذي ستفعله إكسون موبيل حينها؟ وأين ستذهب بهذا النفط؟».

وأردف: «هناك مشكلة كبيرة أمام إكسون في هذا الاختيار، بجانب إشكالات أخرى لأن بعضهم يقولون، إن تحويل هذه الأموال أو الاستثمارات بدلًا من استثمارها في بلاد أوضاعها السياسية مضطربة، ومن ثم فإن المخاطرة عالية، والآن تأتي إلى أماكن آمنة غرب تكساس في بلاد مستقرة سياسيًا، ومن ثم فهي خفضت المخاطرة».

ويُردّ على ذلك، وفق الحجي، بأن المخاطر القانونية ومخاطر تغيير القوانين في الولايات المتحدة قد تكون الأكبر بعد دول أوروبا، ومن ثم هناك تخفيف للمخاطر السياسية، ولكن المخاطر القانونية تحصل دائمًا، لذلك يجب معادلة المخاطرة، خاصة في ضوء سياسات التغير المناخي، فهذا جزء من مشكلات استحواذ إكسون موبيل على شركة بايونير.

خبير إيراني: تجربة السعودية والإمارات نحو الهيدروجين تثير الإعجاب

أسماء السعداوي

الطاقة

يحظى إنتاج الهيدروجين في السعودية والإمارات باهتمام كبير في إطار خطة خفض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، وتحقيق أهداف الحياد الكربوني ضمن الخطط التي اعتمدها البلدان الخليجيان.

وفي هذا الصدد، سلّط خبير أسواق الطاقة الإيراني، فريدون بركشلي، الضوء على القدرات الواعدة لإنتاج الهيدروجين في الدولتين النفطيتين، وخاصة في ضوء المشروعات والتطورات الأخيرة، مؤكّدًا أن تجربتيهما في هذا القطاع تثير الإعجاب.

وعدّد الخبير الإيراني أبرز إمكانات الهيدروجين، بدءًا من توافره وإمكان إنتاجه من مصادر مستدامة، ما يخفض الانبعاثات، ويقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري، ويحقق الأهداف المناخية الرامية لحلّ أزمة تغير المناخ، فضلًا عن إقامة نظام طاقة لامركزي، دون الاعتماد على شبكة الطاقة الرئيسة.

كما تحدّث بركشلي -في مقال نشرته مؤخرًا وكالة أنباء «شانا» (Shana) الإيرانية الرسمية- عن تحديات قد تعترض تطور صناعة الهيدروجين، ومنها ارتفاع التكاليف وتطوير البنى الأساسية وتوافر التكنولوجيا المتقدمة، مؤكدًا أن إنتاج الهيدروجين مكلف ومعقد.

ولذلك، حذّر الخبير من «الخلل الذي قد يصيب ميزان العدالة بين من يملكون ومن لا يملكون تقنيات تطوير الهيدروجين في عصر ما بعد الوقود الأحفوري»، داعيًا إلى تعزيز الاستثمارات والابتكارات في هذا الصدد.

إمكانات واعدة

يقول خبير الطاقة الإيراني فريدون بركشلي، إن ما يميز الهيدروجين عن غيره من مصادر الطاقة المتجددة هو أنه متعدد الاستعمالات في قطاع النقل والصناعة، ونظيف، ويمكنه أن يكون مصدر طاقة نظيفًا بنسبة 100%.

وبالإضافة لذلك، لا يُطلق الهيدروجين أيّ انبعاثات ضارة عن استعماله وقودًا للمركبات، وهو ما يجعل منه خيارًا جاذبًا لمكافحة تغير المناخ وتقليل التلوث الذي يُعزى إلى استعمال النفط والغاز والفحم.

ويمكن إنتاج الهيدروجين من مصادر متنوعة، منها الماء والكتلة الحيوية والكهرباء المنتجة من مصادر متجددة، وتضمن تلك المرونة الحصول على الهيدروجين من مصادر مستدامة، وهو ما يُسهم بتحقيق الأهداف البيئية.

وعلى عكس الوقود الأحفوري الذي تتركز احتياطياته في دول ومناطق بعينها، وكون أكثر الدول المستهلكة له هي من المستوردين، فإنه يمكن إنتاج الطاقة المتجددة عمومًا، والهيدروجين خاصة، بأيّ مكان في العالم، ولذلك فلا يحمل إمكانًا للتورط في مشكلات الطاقة الجيوسياسية، كما يحدث حاليًا مع الوقود الأحفوري.

وفي هذا الصدد، أقرّت ورشة عمل وكالة الطاقة الدولية وتحالف أوبك+، في أبريل/نيسان 2021، أن الهيدروجين يحمل إمكانًا لإيجاد نظام طاقة لامركزي؛ إذ يمكن للأفراد والمجتمعات إنتاج الهيدروجين لتقليل اعتمادهم على شبكة الطاقة المركزية.

كما يمكن تخزين الهيدروجين على المدى الطويل، وهو حل مثالي لتقطُّع إمدادات الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح، كما يمكن استعمال الكهرباء الفائضة عن الموارد المتجددة لإنتاج الهيدروجين من خلال أجهزة المحلل الكهربائي، ثم تخزينه واستعماله في أوقات انخفاض إنتاج الطاقة النظيفة.

الهيدروجين في السعودية
تسعى السعودية لمواصلة ريادتها العالمية في قطاع الطاقة، في ظل التسارع العالمي المتزايد باتجاه خفض الانبعاثات والطاقة النظيفة، وكان الهيدروجين على رأس أولويات المملكة في هذا الصدد.

يقول كاتب المقال، إن السعودية أقرّت بإمكانات الهيدروجين، وطورت إستراتيجياته لتعزيز الإنتاج والاستعمال، ووضعت عدّة خطط رئيسة في هذا الصدد.

وكان من أهمها برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، الذي يركّز على تطوير صناعة الهيدروجين الأخضر التنافسية، ويهدف لجذب الاستثمارات وتعزيز البحوث والتطوير وإقامة شراكات مع شركات عالمية.

كما أقامت الرياض مكتب تطوير مشروعات الطاقة المتجددة المسؤول عن المشتريات وأعمال التطوير، ومنها الخاصة بالهيدروجين الأخضر، وتعزز السعودية الشراكات الدولية لدفع الصناعة مع اليابان وأستراليا وألمانيا.

وتجاوزت السعودية الإمارات في استثمارات البنية الأساسية لإنتاج الهيدروجين الأخضر وتوزيعه، وبناء مرافق التحليل الكهربائي وخطوط أنابيب الهيدروجين ومرافق التخزين.

وتسعى المملكة -أيضًا- لتصدر الهيدروجين عبر الاستفادة من البنية التحتية القائمة لصادرات النفط والغاز لنقل الهيدروجين إلى الأسواق العالمية.

ولعل أبرز المشروعات في هذا الصدد، هو أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم، الذي تنفّذه شركات «أكوا باور» و«إير برودكتس» و«نيوم».

ويستهدف المشروع توليد نحو 4 غيغاواط من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي ستُستعمَل لإنتاج ما يصل إلى 600

طنٍ متري يوميًا من الهيدروجين الخالي من الكربون بحلول نهاية 2026، على شكل أمونيا خضراء، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- أبرز المعلومات عن أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم، الذي تنفّذه السعودية:

كما أعلنت الرياض، في مطلع شهر أكتوبر/تشرين الأول 2023 الجاري، أن أول قطار هيدروجين في الشرق الأوسط سيبدأ التجارب خلال أسبوع.

وتوقّع وزير الطاقة السعودي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان، أن تمتلك السعودية أول قطار هيدروجين في الشرق الأوسط خلال الأشهر القليلة المقبلة، بعد إجراء التجارب التشغيلية، وفق تقرير نشرته وكالة رويترز.

وتتضمن الاتفاقية المبرمة بين شركة «ألستوم» (Alstom) الفرنسية وشركة الخطوط الحديدية السعودية (سار) إجراء الدراسات اللازمة لتجهيز هذه القطارات لتتناسب مع البيئة السعودية؛ تمهيدًا لإدخالها الخدمة في المستقبل.

وفي سياق متصل، أعلن الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية، أمين الناصر، أن شركته تخطط لإنتاج 11 مليون طن متري سنويًا من الهيدروجين الأزرق المنتج من الغاز الطبيعي.

وقال الناصر، خلال مؤتمر منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك) في فيينا يوم 5 يوليو/تموز 2023: «لا شك أن الهيدروجين سيؤدي دورًا مهمًا في المستقبل، لكن ليس المستقبل القريب، فتكلفة ما يوازي برميل من مكافئ النفط من الهيدروجين الأزرق -حاليًا- تتراوح بين 200 و250 دولارًا، وتزيد إلى 400 دولار في الهيدروجين الأخضر، وهو سعر مرتفع.. نحن نحتاج إلى تقنيات تُسهم في خفض الأسعار».

بدوره، توقّع المدير التنفيذي لشركة ميتسوبيشي باور في أوروبا والشرق الأوسط، خافيير كافادا، أن تهيمن السعودية على صناعة الهيدروجين في الشرق الأوسط.

وقال، إن المملكة تبني محطات الكهرباء العاملة بالغاز بتقنيات ستعمل بالهيدروجين لاحقًا، بالإضافة إلى مشروعات تحول الطاقة، وذلك حسب حوار مع منصة «إس آند بي غلوبال إنسايتس» (spglobal).

وأكد أن منطقة الخليج لديها طموح أكبر في العمل على تحول الطاقة وتحقيق الحياد الكربوني بسرعة، فهي مركز الطاقة التقليدية حاليًا، كما ترغب في أن تصبح مركزًا للطاقة النظيفة مستقبلًا، وتقود كل من السعودية والإمارات بناء مشروعات الطاقة المتجددة في المنطقة لخدمة هذا الغرض».

الهيدروجين في الإمارات

يقول كاتب المقال، الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، إن شعورًا بالشك يسود تجاه طاقة الهيدروجين الأخضر في دول منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك) في الشرق الأوسط، إلّا أن الإمارات والسعودية حققتا تقدمًا مثيرًا للإعجاب.

ففي الإمارات، وُضعت خطط طموحة للغاية، والعديد من المبادرات التي مازالت قيد التدقيق.

وفي عام 2021، شُكِّل تحالف أبوظبي للهيدروجين؛ بهدف تطوير اقتصاد الهيدروجين في الإمارات، ويهدف إلى جمع الأجهزة الحكومية ومسؤولي الصناعة والمؤسسات البحثية للتعاون وإطلاق مبادرات الهيدروجين.

ونال القطاع الإماراتي اهتمامًا عالميًا، مع إبرام اتفاقيات توريد إلى ألمانيا، كما بحث المسؤولون من البلدين تعزيز أطر التعاون بمجال الهيدروجين الأخضر ضمن خطط تحول الطاقة.

وكان أبرز تلك الخطوات وصول أول شحنة تجريبية من الأمونيا منخفضة الكربون القائمة على الهيدروجين من الإمارات إلى ألمانيا، في 21 أكتوبر/تشرين الأول (2022).

وفي الأول من سبتمبر/أيلول 2022، أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» تصدير أول شحنة أمونيا منخفضة الكربون من إنتاج الإمارات إلى ألمانيا.

كما أعلنت شركة مصدر الإماراتية توقيع اتفاقيات جديدة في مطلع يناير/كانون الثاني 2023، لاستكشاف سبل تطوير سلسلة توريد الهيدروجين الأخضر بين أبوظبي وهولندا؛ بهدف دعم احتياجات السوق الهولندية وأوروبا.

وعن الهيدروجين في الإمارات، قال رئيس مجلس إدارة شركة مصدر الإماراتية، الدكتور سلطان الجابر: «تتطلع الإمارات للقيام بدور محوري في اقتصاد الهيدروجين، الذي يشهد نموًا متسارعًا».

وأضاف: «واثقون بأن التعاون مع ميناء أمستردام والشركات الأخرى الناشطة في مجال الهيدروجين الأخضر سيُسهم في ترسيخ مكانة أبوظبي، بصفتها مركزًا رئيسًا لتطوير هذا المجال الحيوي».

وفي مطلع يوليو/تموز المنصرم (2023)، اعتمد مجلس الوزراء الإماراتي الإستراتيجية الوطنية للهيدروجين، وذلك في إطار استعدادات استضافة مؤتمر الأطراف بشأن التغير المناخي «كوب 28» في شهر نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

وتهدف الإستراتيجية إلى تحقيق الريادة العالمية في إنتاج الهيدروجين بحلول 2031، ودعم الصناعات المحلية منخفضة الانبعاثات، والإسهام في تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، وتعزيز مكانة الإمارات بوصفها مصدرًا للهيدروجين منخفض الانبعاثات.

تضمنت الإستراتيجية عددًا من المبادرات والمشروعات، مثل إنشاء واحات الهيدروجين لتنشيط سوق الهيدروجين محليًا، وتطوير سياسات الطاقة، إضافة إلى تعزيز التعاون مع الدول الأخرى بالمنطقة لتفعيل سوق الهيدروجين الإقليمية.

كما شملت الاستثمار في البحث والتطوير لتحسين الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة لإنتاج الهيدروجين ونقله واستعماله، ودعم الشركات في إنشاء سلاسل توريد الهيدروجين، وتسريع ثقة المجتمع بالهيدروجين بوصفه مكوّنًا أساسيًا في مزيج الطاقة.

كما تستهدف الإمارات تصنيع أجهزة المحلل الكهربائية على أراضيها، ولذلك وقّعت شركة أدنوك الحكومية، في الأول من يونيو/حزيران 2023، اتفاقية تعاون إستراتيجية مع شركتي «جون كوكريل للهيدروجين» و«ستراتا للتصنيع».

ويُنتج الهيدروجين عبر فصل المياه إلى أكسجين وهيدروجين بوساطة أجهزة المحلل الكهربائي، وإذا كانت الكهرباء المستعملة في هذه العملية من مصادر متجددة، فإنه يوصف بـ«الأخضر».

تحديات إنتاج الهيدروجين

يقول خبير الطاقة فريدون بركشلي، إن الهيدروجين الأخضر مازال متراجعًا في السباق مع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وبحسب البيانات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية في أبريل/نيسان المنصرم (2023)، شكّلت الطاقة المتجددة 11% من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة في العام الماضي (2022)، وكان الهيدروجين في ذيل القائمة.

وأشار الخبير إلى تحديات يجب التغلب عليها أولًا من أجل الاعتماد الواسع على الهيدروجين في المستقبل، ومنها التكلفة المرتفعة للإنتاج وتطوير البنى الأساسية، بالإضافة للحاجة إلى إحراز تقدّم تقني في تخزين الهيدروجين ونقله.

ولذلك، دعا إلى بحث تلك التحديات خلال مؤتمر المناخ المقبل «كوب 28» الذي سيُعقد في نوفمبر/تشرين الأول من هذا العام (2023) في الإمارات، مع التركيز على سبل تشجيع الاستثمار في الهيدروجين الأخضر، مشيرًا إلى أن الاستثمارات الجديدة قد تكون متوقفة بسبب الدعم الحكومي.

كما لفت إلى مشكلات أخرى تتعلق بالتقنية واعتماد البلدان غير الصناعية بدرجة كبيرة على تقنيات وأجهزة تطوير الهيدروجين، مشيرًا إلى ما يسمى بـ«عدالة الطاقة المتجددة»؛ إذ إن الهيدروجين قد يكون حقيقة واقعة في غضون عقدين من الزمان، ولكنه سيكون مصدر طاقة للدول الغنية فقط، فالتقنيات المتقدمة وارتفاع التكاليف تجعله مصدرًا بعيد المنال للدول النامية التي مازالت تعتمد على الوقود الأحفوري في كل شيء: من النقل إلى الطهي.

ولذلك، لا يُتوقع أن يتأثر عصر الهيدروجين بالمشكلات الجيوسياسية التي يتعرض لها نظام الطاقة المعتمد على النفط والغاز حاليًا، لكنه حذّر في المقابل من الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون تقنيات تطوير الهيدروجين في عصر ما بعد الوقود الأحفوري.

تجربة اليابان

استعرض خبير أسواق الطاقة فريدون بركشلي، في مقاله، تجربة الهيدروجين في اليابان التي تتطلع لأن تصبح رائدة عالميًا في تقنياته، ووضعت أهدافًا طموحة لإنتاجه واستعماله.

فالهيدروجين يُعدّ بالنسبة لليابان أداة لتحقيق التحول إلى نظام طاقة مستدام ومنخفض الكربون، وقد نجحت الدولة في إدراج الهيدروجين على مسار إستراتيجية الطاقة، وتتوقع رفع حصة إنتاج الهيدروجين الأخضر واستهلاكه إلى 17%.

وتتطلب استثمارات القطاع 0.75 تريليون دولار، ويعدّ القطاع الخاص هو المساهم الرئيس بالإضافة لإعانات الحكومة الأساسية.

وكانت أبرز المبادرات الرئيسة في هذا الصدد حقل فوكوشيما لأبحاث طاقة الهيدروجين -أكبر منشأة لإنتاج الهيدروجين في العالم- بقدرة 10 ميغاواط، ويمكنه إنتاج ما يصل إلى 1200 متر مكعب من الهيدروجين/ساعة، باستعمال مصادر الطاقة المتجددة وأجهزة المحلل الكهربائي.
كما تُطور اليابان البنية التحتية للهيدروجين، وأنشأت محطات للتزود بوقود الهيدروجين لمركبات خلايا الوقود.

ووضعت الحكومة هدف إنشاء 160 محطة للتزود بوقود الهيدروجين في عام 2020، ليرتفع عددها إلى 900 بحلول عام 2030، وفق أحدث البيانات المتاحة.

الاتحاد الأوروبي

تختلف تجربة الهيدروجين في الاتحاد الأوروبي عن اليابان؛ بسبب اعتماد معظم دول الاتحاد على الغاز الرخيص والوفير القادم من روسيا وشمال أفريقيا.

وتُعدّ الالتزامات المناخية بتحقيق الحياد الكربوني وتحول الطاقة الدافع الرئيس لإنشاء سلسلة توريد الهيدروجين الأخضر ودعم الابتكار وإنشاء سوق خاصة، وصولًا لأن تصبح أوروبا رائدة عالميًا في اقتصاد الهيدروجين.

ولتحقيق تلك الأهداف، وضع الاتحاد إستراتيجية الهيدروجين في يوليو/تموز 2020، بهدف إقامة اقتصاد الهيدروجين النظيف بحلول عام 2050.

وترسم الإستراتيجية خارطة شاملة لزيادة الإنتاج وخفض التكاليف وإقامة سوق للهيدروجين الأخضر.

يأتي ذلك بالإضافة للتحالف الأوروبي للهيدروجين النظيف الذي يجمع أصحاب المصالح من الصناعة والحكومات الوطنية والإقليمية وآخرين لدعم تطوير سلاسل قيمة الهيدروجين؛ بهدف بناء صناعة أوروبية قوية وتنافسية مع التركيز على إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون، ومن مصادر متجددة.

وعلى صعيد الأبحاث، أطلق الاتحاد برنامج «هورايزن أوروبا» (Horizon Europe) بوصفه إطار عمل للبحث والابتكار، ويتضمن تمويل المشروعات المتعلقة بتكنولوجيا الهيدروجين.

كما يوفر صندوق الابتكار التابع للاتحاد الدعم المالي للمشروعات التجريبية في الطاقة النظيفة، ولا سيما الهيدروجين.
ويطور الاتحاد محطات التزود بوقود الهيدروجين، ووضع هدف إقامة 1000 محطة بحلول عام 2025، ومن ثم 2000 محطة بحلول 2030، كما يستطلع آفاق استعمال البنية الأساسية لنقل الغاز في نقل الهيدروجين وتوزيعه.
ويعزز الاتحاد الأوروبي التعاون الدولي في قطاع الهيدروجين عبر إقامة شراكات مع دول، من بينها أستراليا وكندا واليابان والمغرب، بغرض تسهيل التعاون في البحوث والابتكار والاستثمار.

خبراء: الهيدروجين الأخضر في الوطن العربي يواجه تحديات النقل والتخزين

داليا الهمشري

الطاقة

تتصدّر تحديات الهيدروجين الأخضر في الوطن العربي اهتمامات الباحثين ورجال الصناعة، من أجل التغلب على العقبات التي تواجه الوقود الذي يشكّل خريطة قطاع الطاقة في المستقبل.

وأبرزت الندوة -التي نظّمها معهد حوكمة الموارد الطبيعية، الخميس 26 أكتوبر/تشرين الأول (2023)، وحضرتها منصة الطاقة المتخصصة- التقنيات الجديدة الرئيسة التي تقود تحول الطاقة العالمي، لا سيما الهيدروجين الأخضر، ودوره المحتمل في تعزيز مكانة المنطقة بصفتها لاعبًا فاعلًا في أسواق الطاقة.

وتطرقت الندوة، التي أدارتها مديرة معهد حوكمة الموارد الطبيعية لوري هابتايان، إلى تحديات الهيدروجين الأخضر في الوطن العربي وشمال أفريقيا، في ظل ما تمتلكه الدول من إمكانات وموارد طبيعية ضخمة للإنتاج.

وتمثّل هذه الندوة الحلقة السادسة من سلسلة ندوات عبر الإنترنت بعنوان «انتقال الطاقة والطريق إلى مؤتمر الأطراف 28»، التي يطلقها معهد حوكمة الموارد الطبيعية.

وتناقش سلسلة الندوات عبر الإنترنت المكونة من 8 حلقات موضوعات تتراوح بين مناقشة الدور المحتمل لقمة المناخ كوب 28 في دفع عملية انتقال عادل للطاقة عالميًا، ودور حكومات الدول الغنية بالنفط في انتقال الطاقة، ودور الهيدروجين الأخضر في تحول الطاقة.

ضمان أمن الطاقة

قال المستشار في مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة الدكتور عبدالله عيسى العباسي، إن هناك تطورًا كبيرًا في صناعة الهيدروجين بألوانه المختلفة في المنطقة العربية وشمال أفريقيا في إطار خطط تحول الطاقة.

وأضاف أنه لا بد أن تختار كل دولة مزيج الكهرباء المتناسب مع مواردها الطبيعية وطبيعة استهلاكها، لتحقيق الموثوقية وضمان أمن الطاقة وتلبية الطلب المتزايد.

وتابع، أن هناك أنواعًا جديدة من الطاقة ما تزال في مراحل البحث والتطوير، متوقعًا أن يشهد هذا القطاع طفرات نوعية خلال الأعوام المقبلة.

واستطرد أن هناك طلبًا كبيرًا -حاليًا- على الهيدروجين الأخضر، ما يرفع قيمته السوقية في المستقبل، لا سيما في ظل توجه دول الاتحاد الأوروبي إلى التوسع في استعمال مصادر الطاقة المتجددة.

الهيدروجين الأخضر

توقع العباسي أن يشكّل الهيدروجين الأخضر خريطة أسواق الطاقة في المستقبل، إلا أنه أوضح أنه لا بد من التغلب على بعض التحديات التي تواجه توسعه، مثل التخزين وبعض اشتراطات التصنيع.

وطالب بضرورة تحديث قطاع الطاقة لدمج الهيدروجين الأخضر في المنظومة، وتحفيز بعض القطاعات على قبوله في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وأوضح أن الهيدروجين الأخضر يمثّل أحد الحلول لتحقيق الاستفادة القصوى من طاقتي الرياح والشمس من خلال استعماله في تخزين فائض التوليد، ما يعمل على تكامل تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

وحول توصياته لقمة المناخ كوب 28، دعا العباسي إلى ضرورة تفعيل التعاون الدولي، مشيرًا إلى أن مواجهة تغير المناخ تتطلب الترابط بين الدول وخلق شراكات حقيقية، لتمكين هذا التعاون والتوصل إلى حلول سريعة وعملية.

وأكد أن الدول المُنتجة للنفط والغاز عليها تحمل المسؤولية من خلال استعمال تقنيات نظيفة في الإنتاج، في حين طالب الدولة المستهلكة للوقود الأحفوري بتفعيل الاقتصاد الدائري.

قرب الموقع الجغرافي

قالت أستاذة الهندسة الصناعية في المدرسة الوطنية للمهندسين في تونس الدكتورة آسيا زنوده، إن إستراتيجيات دول الشرق الأوسط للتوسع في الهيدروجين الأخضر ترتبط بحاجة دول الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تنويع مصادر الطاقة.

وأضافت أن موارد الاتحاد الأوروبي من الطاقة المتجددة من الشمس والرياح ليست كافية لتصنيع القدر المطلوب من الهيدروجين الأخضر، ما يحتم عليه استيراده من دول أخرى.

وتابعت أن عمليتي التخزين والنقل تؤثران على السعر النهائي لبيع الهيدروجين الأخضر، ما يجعل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الاختيار الأنسب لدول الاتحاد الأوروبي لقرب الموقع الجغرافي وسهولة النقل ورخص ثمنه.

واستطردت أنه على الرغم من أن دولة تشيلي مُنتج جيد للهيدروجين الأخضر فإن بُعدها الجغرافي عن دول الاتحاد الأوروبي يجعلها خيارًا مستبعدًا للاستيراد.

خفض البصمة الكربونية

أوضحت زنوده، أن دول الشرق الأوسط تتوسع في إنتاج الهيدروجين الأخضر لأسباب عدة، من بينها خفض البصمة

الكربونية لعدد من القطاعات، والتصدير إلى الخارج، والإسهام في تشكيل مزيج الطاقة المحلي.

وأشارت إلى أن تونس بصدد وضع إستراتيجية وطنية للتوسع في إنتاج الهيدروجين الأخضر، على أن تخصص نسبة منه للتصدير إلى الخارج، والنسبة المُتبقية للاستهلاك المحلي لخفض الانبعاثات الكربونية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

وأفادت بأن تصدير الهيدروجين الأخضر يمثّل فرصة لتونس وغيرها من دول المنطقة لتحقيق إيرادات إضافية، لافتة إلى ضرورة التركيز على التطور التكنولوجي والتعاون مع الدول الأوروبية في هذا المجال.

ولفتت إلى أنه لا بد من استغلال مشروعات الهيدروجين الأخضر، لتوفير فرص عمل للكفاءات التونسية من المهندسين والباحثين.

ودعت إلى ضرورة عمل برامج تشاركية وتمويلية بين تونس ودول الاتحاد الأوروبي في مجالات الطاقة المتجددة، لا سيما الهيدروجين الأخضر لتحقيق مصالح مشتركة للطرفين ودعم تبادل الخبرات في هذا القطاع المهم.

شكراً